

07 - مالية

التسويات الجردية

(للإيرادات - للمصروفات - للمخزون -
للاستهلاك - للمدينين - للأوراق المالية -
للخزينة - للبنك)

ADJUSTING ENTRIES

#محتوى المحاسب

G.ACC – AHMED ALMETWALLY

التسويات الجردية

Adjusting Entries

بعد اعداد ميزان المراجعة ومراجعة الحسابات، قد يتم تغيير ارصدة بعض الحسابات، وذلك باعداد قيود تعديلية تسمى بقيود التسوية الجردية .

تمثل التسويات الجردية أحد المراحل الرئيسية اللازمة لإتمام الدورة المحاسبية، ويعتبر أساس الاستحقاق المحاسبي بمثابة حجر الزاوية الذي تقوم عليه التسويات الجردية في نهاية كل فترة محاسبية، حيث يتطلب أساس الاستحقاق ضرورة تحميل كل فترة محاسبية بما يخصها من إيرادات ومصروفات بغض النظر عن واقعة التحصيل أو السداد النقدي لهذه الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المحاسبية محل القياس. الأمر الذي يتطلب من المحاسب ضرورة إجراء دراسة تفصيلية لأرصدة جميع الحسابات التي تظهر بميزان المراجعة الأولى أي أرصدة الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم وحقوق الملكية وذلك لتحديد الحسابات التي تحتاج أرصدها إلى تسوية، وتلك التي لا تحتاج إلى إجراء تسويات.

وتتم التسويات الجردية لكل من حسابات المصروفات والإيرادات، والأصول والخصوم وذلك على أساس مبدأ الاستحقاق ، أي بمعنى أن المصروف الذي يتم عليه التسوية لا يشترط أن يكون سدد نقداً ، وكذلك الإيرادات لا يشترط فيها الأساس النقدي بل أن كل التسويات تتم وفقاً لأساس الاستحقاق ، وعلى أساس مبدأ استقلال السنوات المحاسبية والذي يعني أن السنة المالية تتحمل بكل ما يخصها من مصروف أو إيراد بصرف النظر عن واقعة تسوية العملية المالية نقداً أم لا . وفيما يخص الأصول الثابتة فإن التسويات تتم على أساس تحديد قيمة الإهلاك لهذه الأصول على أساس ما يخص السنة المالية ووفقاً لمعدلات التشغيل.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن التسويات الجردية هي عمليات حسابية تجرى في نهاية كل فترة محاسبية لتعديل أرصدة بعض الحسابات بغرض التأكد من تحميل كل فترة محاسبية بنصيبها العادل من الإيرادات والمصروفات وكذلك التأكد من أن الأصول والخصوم وحقوق الملكية قد تم قياسها والإفصاح عنها على أسس سليمة وعادلة ، ويتم إجراء التسويات من خلال إعداد ما يسمى بقيود التسويات الجردية و التي بموجبها يتم

تعديل أرصدة بعض الحسابات بميزان المراجعة الأولي إلى القيم المعدلة التي يجب أن تظهر بها هذه الحسابات في القوائم المالية التي تعد في نهاية الفترة المحاسبية .

أهداف التسويات الجردية

تتحقق من وراء إجراء التسويات الجردية أهداف عديدة، فهي عنصر رئيسي في إثبات دقة البيانات الواردة في القوائم المالية وبالتالي تقديم تصور واضح ودقيق حول نتائج الأعمال خلال الفترة المالية .

ويمكن بناءً على ذلك تلخيص أهم أهداف التسويات الجردية في النقاط التالية :

* تحديد صافي الأرباح الفعلية للمؤسسة في خلال الفترة المحاسبية .

* تقديم تصور دقيق للمركز المالي للمؤسسة .

* التغلب على المشكلة المحاسبية المتمثلة في تحديد المصروفات المقدمة والمستحقة .

* التغلب على المشكلة المحاسبية المتمثلة في تحديد الإيرادات المقدمة والمستحقة .

* التأكد من أن الحسابات والبيانات الواردة في ميزان المراجعة صحيحة ودقيقة .

* دعم متخذي القرار في توفير بيانات مالية دقيقة تساهم في اتخاذ القرار السليم .

الفرق بين الجرد والتسويات الجردية :

في حين أن الصلة وثيقة بين المصطلحين إلا أن هناك فرقاً دقيقاً بينهما يكمن في أن الجرد ينطوي على التدقيق النهائي والمراجعة الختامية لبنود الحسابات المندرجة تحت ميزان المراجعة .

بينما تتمثل مهمة التسويات الجردية في إعداد قيود التسويات الجردية بناءً على عمليات الجرد على الحسابات، فتكون بمثابة أداة مراقبة وتصفية نهائية قبل إعداد القوائم المالية (الدخل والمركز المالي) لتعبر بدقة عن الربح والخسارة ونتائج الأعمال الحقيقية خلال الفترة المحاسبية .

قيود التسوية الجردية

هو اجراء محاسبي يتمثل في اعداد قيود لتسوية بعض الحسابات وتعديل ارصدها في نهاية الفترة المالية , وذلك بهدف الوصول الى نتيجة اعمال المشروع من ربح او خسارة والمركز المالي بطريقة صحيحة .

أنواع التسويات الجردية

فيما يخص أنواع التسويات الجردية، يمكن تحديد أهمها بناءً على ما يتم إجراء تسوية جردية له كما يأتي :

* المصروفات المقدمة .

* المصروفات المستحقة .

* الإيرادات المقدمة .

* الإيرادات المستحقة .

* إهلاك الأصول الثابتة .

* حساب المدينين ضمن الأصول المتداولة .

* أوراق القبض ضمن الأصول المتداولة .

* الأوراق المالية ضمن الأصول المتداولة .

* المخزون السلي ضمن الأصول المتداولة .

التسوية الجردية للايرادات والمصروفات

Adjusting Revenue and Expenses

التسوية الجردية للايرادات والمصروفات :

من الحسابات التي يتم جردها والتي قد تحتاج الى عمل قيود تسوية لها هي حسابات الايرادات والمصروفات, وبحسب مبدأ الاستحقاق فانه يتم اثبات الايرادات والمكاسب التي تخص الفترة المالية الحالية سواء تم تحصيلها خلال الفترة ام لم يتم تحصيلها, وكذلك اثبات المصروفات والخسائر التي تخص الفترة المالية الحالية سواء دفعت خلال الفترة الحالية ام لم تدفع, اي بمعنى الاعتراف بالايرادات والمصروفات التي تخص الفترة المالية الحالية, واستبعاد الايرادات والمصروفات التي تخص الفترات المالية القادمة, وذلك لمعرفة النتيجة الحقيقية للقوائم المالية .

التسوية الجردية للمصروفات

يمكن تعريف المصروفات بانها تلك المبالغ التي يتم دفعها للحصول على الخدمة , فعندما تقوم المنشأة بدفع المصروف لقاء الخدمة يتم فتح حساب باسم المصروف يسجل في الطرف المدين كالتالي :

المدين	الدائن	البيان
xxx	Xxx	من ح/ اسم المصروف
		الى ح/ الصندوق او البنك
		دفع المصروف نقدا او عن طريق شيك مسحوب على البنك

مثال

في 2015/01/01 قامت شركة السلام بدفع مبلغ وقدره 1000 دولار وذلك عن مصروف تأمين صحي , وقد تم دفع القيمة المطلوبة نقدا .

المطلوب :

تسجيل القيد في دفتر اليومية

طريقة الحل :

المدين	الدائن	البيان
1000	1000	من ح/م.التأمين الصحي
		الى ح/الصندوق
		دفع مصروف التأمين الصحي نقدا

وفي نهاية الفترة المالية يظهر حساب المصروف في قائمة الدخل مخصصا من ايرادات الفترة الحالية لمعرفة نتيجة عمل المنشأة من ربح او خسارة .

المصروفات المدفوعة مقدما :

بعد اعداد ميزان المراجعة ومراجعة حساب المصروفات، قد يتبين لدى المنشأة ان هنالك مصروفات سجلت في الفترة الحالية ولكنها تخص الفترة المالية القادمة ، فعند ذلك وبحسب مبدأ الاستحقاق ، يتم استبعاد المبلغ المسجل عن الفترة المالية القادمة وذلك بفتح حساب باسم مصروفات مدفوعة مقدما يسجل في الطرف المدين وتخفيض حساب المصروفات بتسجيله بالطرف الدائن .

قيد التسوية بتخفيض قيمة المصروف بقيمة المصروف المدفوع مقدما		
المدين	الدائن	البيان
Xxx	xxx	من ح/المصروفات المدفوعة مقدما
		الى ح/المصروف
		اثبات المصروفات المدفوعة مقدما

ان حساب المصروفات المدفوعة مقدما يعتبر من حسابات الاصول فيظهر في نهاية الفترة المالية في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في جانب الاصول وليس في قائمة الدخل .

مثال

في 2022/08/01 قامت شركة السلام بدفع مبلغ وقدره 600 دولار نقدا , وذلك عن اشتراك انترنت لمدة سنة .

المطلوب :

تسجيل القيود اليومية لسنة 2022 .

الحل :

توجد طريقتين لاثبات المصروفات المدفوعة كالتالي :

الطريقة الاولى : اثبات المصروفات المدفوعة باعتبارها مصروف في البداية .

في 2022/08/01 يتم تسجيل قيمة الاشتراك المدفوع والتي تبلغ قيمته 600 دولار باعتباره مصروف منذ البداية: 1

المدين	الدائن	البيان
600	600	من ح/مصروف انترنت الى ح/الصندوق
		اشترك انترنت لمدة سنة مدفوعة نقدا

في 2022/12/31 يتم استبعاد المصروف المدفوع عن الفترة المالية القادمة , وهي الفترة الواقعة من 2023/01/01 وحتى 2023/07/31 والتي تساوي 7 اشهر .

$$= 600 \times \frac{7}{12} = 350 \$$$

قيد اثبات وتسوية قيمة المصروف المدفوع مقدما بتخفيض قيمة المصروف : 2

المدين	الدائن	البيان
350	350	من ح/ مصروفات مدفوعة مقدما
		الى ح/ مصروف انترنت
		اثبات المصروفات المدفوعة مقدما

الطريقة الثانية : تسجيل قيد واحد (مركب) يثبت فيه قيمة المصروف الذي يخص الفترة الحالية, والمصروف المدفوع مقدما كالتالي :

المدين	الدائن	البيان
		<u>من مذكورين</u>
250	600	ح / مصروف الانترنت
350		ح / مصروف انترنت مدفوع مقدما
		الى ح / الصندوق

ملاحظات على الحل :

سواء استخدمنا الطريقة الاولى او الطريقة الثانية سيظهر رصيد حساب مصروف الانترنت في نهاية الفترة بقيمة \$250 ويتم اقفاله في حساب الارباح والخسائر (ملخص الدخل) كما سنذكر لاحقا , و سيظهر رصيد حساب مصروف الانترنت المدفوع مقدما في نهاية الفترة بقيمة \$350 ويتم تدويره الى الفترة المالية القادمة باعتباره اصل .

المصروفات المستحقة :

بعد اعداد ميزان المراجعة ومراجعة حساب المصروفات قد يتبين لدى المنشأة ايضا ان هناك مصروفات تخص الفترة الحالية ولكن لم يتم دفعها ولم تظهر من ضمن رصيد المصروفات في ميزان المراجعة في نهاية الفترة, وبحسب مبدأ الاستحقاق فانه يجب تحميل الفترة الحالية بالمصروف وذلك بتسجيله في الطرف المدين وفتح حساب وسيط باسم مصروفات مستحقة تسجل في الطرف الدائن كالتالي :

قيد اثبات وتسوية المصروف المستحق		
المدين	الدائن	البيان
xxx	xxx	من ح/ اسم المصروف
		الى ح/ المصروفات المستحقة
		اثبات قيمة المصروف المستحق في الفترة الحالية

ان حساب المصروفات المستحقة يعتبر من حسابات الخصوم (الالتزامات) فيظهر في نهاية الفترة المالية في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في جانب الالتزامات وليس في قائمة الدخل .

مثال

في 2022/12/31 كان رصيد حساب مصروفات الرواتب والاجور الظاهر في ميزان المراجعة يساوي 10000 دولار , وعند الجرد تبين ان قيمة الرواتب والاجور الشهرية تساوي 1000 دولار .

المطلوب :

تسجيل قيد التسوية في 2022/12/31

طريقة الحل :

ان مصروف الرواتب والاجور الواجب دفعها عن سنة 2022 تساوي 12000 دولار
 $(12000 = 12 * 1000)$ دولار, وكما هو موضح في المثال ان القيمة التي تم اثباتها في الدفاتر كانت 10000 دولار فقط, فاذاً يتم تسجيل قيد يثبت قيمة المصروف المستحق بقيمة 2000 دولار .

قيد اثبات وتسوية قيمة المصروفات المستحقة		
المدين	الدائن	البيان
2000	2000	من ح/م. الرواتب والأجور
		الى ح/مصروف الرواتب المستحقة
		قيمة المصروف المستحق عن سنة 2015

التسوية الجردية للإيرادات

يمكن تعريف الإيرادات بأنها المبالغ التي تم تحصيلها من الغير او المستحقة على الغير نتيجة تقديم خدمة , وعندما تقوم المنشأة بقبض مبلغ لقاء تقديمها الخدمة يتم فتح حساب باسم الإيرادات تسجل في الطرف الدائن كالتالي :

قيد اثبات الإيرادات		
المدين	الدائن	البيان
xxx	xxx	من ح/الصندوق او الذمم المدينة
		الى ح/الإيرادات
		إيرادات مقبوضة نقدا او على الحساب

مثال

في 2022/04/30 حصلت شركة السلام على إيرادات بدل تقديمها خدمات قيمتها 3000 دولار وقد تم قبض القيمة نقداً .

المطلوب :

تسجيل القيد في دفتر اليومية

طريقة الحل :

قيد اثبات الإيرادات المقبوضة نقداً			
التاريخ	البيان	الدائن	المدين
04/30	من ح/الصندوق	3000	3000
	الى ح/الإيرادات		
	إيرادات مقبوضة نقداً		

وفي نهاية الفترة المالية يظهر حساب الإيرادات في قائمة الدخل لمعرفة نتيجة عمل المنشأة من ربح أو خسارة , ويتم اقفال رصيده بتسجيله في الطرف المدين , حتى يصبح رصيده صفراً , وسيتم شرح طريقة اقفاله في درس اقفال الحسابات .

الإيرادات المستحقة :

بعد اعداد ميزان المراجعة ومراجعة حساب الإيرادات قد يتبين لدى المنشأة ان هناك إيرادات تخص الفترة الحالية ولكن لم يتم قبضها ولم تظهر من ضمن رصيد الإيرادات في ميزان المراجعة في نهاية الفترة , وبحسب مبدأ الاستحقاق فيجب اثبات هذه الإيرادات في الفترة الحالية و ذلك بتسجيلها في الطرف الدائن وفتح حساب باسم إيرادات مستحقة تسجل في الطرف المدين كالتالي :

قيد تسوية واثبات قيمة الإيراد المستحقة القبض		
المدين	الدائن	البيان
xxx	xxx	من ح/إيرادات مستحقة
		الى ح/الإيرادات
		اثبات قيمة الإيرادات المستحقة القبض

ان حساب الإيرادات المستحقة يعتبر من حسابات الاصول فيظهر في نهاية الفترة المالية في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في جانب الاصول وليس في قائمة الدخل .

مثال

في سنة 2022 وقعت شركة السلام مجموعة عقود مع شركات اخرى لتقديم خدمات استشارية في مجال المحاسبة والتدقيق , وفي نهاية السنة المالية وعند الجرد تبين في دفاتر منشأة السلام ان هناك ايرادات مستحقة قيمتها 500 دولار لم تسجل في دفاتها .

المطلوب :

تسجيل قيد التسوية في 2022/12/31

طريقة الحل :

قيد تسوية واثبات قيمة الايرادات المستحقة القبض		
المدين	الدائن	البيان
500	500	من ح/ايرادات مستحقة
		الى ح/الإيرادات
		ايرادات مستحقة القبض

الايادات المقبوضة مقدما (ايادات غير مكتسبة) :

بعد اعداد ميزان المراجعة ومراجعة حساب الايادات قد يتبين لدى المنشأة ان هناك ايرادات مقبوضة في الفترة المالية الحالية ولكنها تخص الفترة المالية القادمة , وبحسب مبدأ الاستحقاق فانه يتم استبعاد هذه الايادات من ضمن الفترة الحالية وذلك بفتح حساب باسم ايرادات مقبوضة مقدما تسجل في الطرف الدائن وتخفيض حساب الايادات بتسجيله بالطرف المدين كالتالي :

قيد تسوية واثبات قيمة الايراد المقبوضة مقدما بتخفيض قيمة الايراد		
المدين	الدائن	البيان
xxx	xxx	من ح/الإيرادات
		الى ح/الايادات المقبوضة مقدما
		اثبات الايادات المقبوضة مقدما

ان حساب الايادات المقبوضة مقدما تعتبر من حسابات الخصوم (الالتزامات) فتظهر في نهاية الفترة المالية في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في جانب الالتزامات وليس في قائمة الدخل .

مثال

في 2022/10/01 قبضت شركة الامل للدعاية والاعلان من احد العملاء مبلغ وقدره \$10000 وذلك مقابل تقديم خدماتها الدعائية لمدة سنة يبدأ في 2022/10/01 وينتهي في 2023/10/01

المطلوب :

تسجيل القيود اليومية في 2022

طريقة الحل :

توجد طريقتين لاثبات الايرادات كالتالي :

الطريقة الاولى : اثبات الايرادات المقبوضة باعتبارها ايراد منذ البداية :

في 2022/10/01 يتم تسجيل قيمة الايراد المقبوض والذي يساوي \$10000 باعتباره ايراد منذ البداية : 1

المدين	الدائن	البيان
10000	10000	من ح/الصندوق الى ح/الإيرادات
		إيرادات مقبوضة عن تقديم خدمات دعائية لمدة سنة

في 2022/12/31 يتم استبعاد الايراد المقبوض عن الفترة المالية القادمة, وهي الفترة الواقعة من 2023/01/01 وحتى 2023/10/01 والتي تساوي 9 اشهر .

$$= 10,000 \times \frac{9}{12} = 7500 \$$$

قيد اثبات وتسوية قيمة الايرادات المقبوضة مقدما بتخفيض قيمة الإيرادات : 2

المدين	الدائن	البيان
7500	7500	من ح/الإيرادات الى ح/ايرادات مقبوضة مقدما اثبات الايرادات المقبوضة مقدما

الطريقة الثانية : تسجيل قيد واحد (مركب) يثبت فيه قيمة الايراد الذي يخص الفترة الحالية, وقيمة الايراد المقبوض مقدما عن الفترة المالية اللاحقة :

المدين	الدائن	البيان
10000	2500 7500	من ح / الصندوق <u>الى مذكورين</u> ح /الإيرادات ح /ايرادات المقبوضة مقدما

ملاحظات على الحل :

سواء استخدمنا الطريقة الاولى او الطريقة الثانية سيظهر رصيد حساب الايرادات في نهاية الفترة بقيمة \$2500 ويتم اقفاله في حساب الارباح والخسائر(ملخص الدخل) كما سنشرح لاحقا , و سيظهر رصيد حساب الايرادات المقبوضة مقدما في نهاية الفترة بقيمة \$7500 ويتم تدويره الى الفترة المالية القادمة باعتباره التزام .

جرد المخزون السلعي - تسوية بضاعة آخر المدة

باستثناء المنشآت الخدمية، يحظى المخزون السلعي بعناية خاصة باعتباره أحد أهم الأصول المتداولة بالمؤسسة , وينبغي التنبيه إلى أنه يتم استبعاد المواد الموجودة في المخزن في حين إجراء الجرد إلا أنها ليست ملكاً للمؤسسة كأن تكون مبيعة ولم يتم تسليمها للعميل .

ويمكن تقويم المخزون السلعي بحسب سعر التكلفة ، فإذا كان سعر السوق أقل من التكلفة يتم احتساب الفرق بينهما كخسائر محتملة ، ويتم إثبات المخزون السلعي في الدفاتر بتكلفة السلعة أو السوق أيهما أقل من حساب بضاعة آخر المدة إلى حساب المتاجرة .

يقصد ببضاعة آخر المدة بأنها المخزون المتوافر لدى الشركة بالمخازن في نهاية السنة المالية ولم تتمكن الشركة من بيعه، ومن المنطقي أن المشروع حتى يمكنه أن يعلن نتائجها المالية في نهاية السنة فإنه لابد أن يجري التسوية اللازمة على أرصدة الأصناف المتبقية بالمخزن في آخر العام حتى يستبعد أثرها من نتائج الأعمال .

وعند تسوية قيمة بضاعة آخر المدة في السنوات التالية يتم عمل جرد للبضاعة بالمخازن وتحصر تكلفتها وتقارن بسعر البيع لها، وتثبت البضاعة بتكلفتها في ح/ المتاجرة . أما المخصص القديم يعدل بأي تغيير في علاقة تكلفة بضاعة آخر المدة بسعر البيع، حيث زيادته أو إنقصه أو إلغائه أو الاستمرار عليه كما هو، فالزيادة في المخصص تُسجل في الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر، والنقص في المخصص يُسجل في الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر. وعند إلغاء المخصص فإنه يثبت بالكامل في الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر. وفي الميزانية تثبت بضاعة آخر المدة بالتكلفة ناقصاً المخصص الجديد كما سنشرح لاحقاً بالتفصيل .

تسوية الإهلاكات

يوزع المشروع رأسماله (استثمارات) بين رأس مال عامل ، وهي عناصر الأصول التي يتم تشغيلها في دورة النشاط الدوري السنوي وتولد الإيراد نتيجة لحركة هذا الجزء من الاستثمارات ، و على الجانب الآخر ، هناك رأس مال ثابت ، وهو مجموعة عناصر الأصول التي يكتنيها المشروع ليس بغرض الإتجار فيها وإنما للحصول على خدمات (منافع) هذه الأصول لتساعد بطريقة غير مباشرة في توليد الإيراد ، وهذه النوعية من الأصول لا يستفيد المشروع منها في فترة محاسبية واحدة بل يمتد الانتفاع منها لعدد من هذه الفترات بالرغم من أن ثمنه يدفع عند بداية شرائه في أول فترة تم اقتنائه فيها .

ونتيجة استخدام هذه النوعية من الأصول والتي يطلق عليها الأصول الغير متداولة (الثابتة) فإن قيمتها تنخفض وتتناقص تدريجياً بمقدار سنوي يعادل المقدار المستخدم في الإنتاج ، ويعتبر هذا المقدار كتكلفة من تكاليف الإنتاج يدخل في حساب الأرباح والخسائر في جانب (المدين) قبل أن نصل إلى نتيجة الأعمال سواء ربحاً أو خسارة.

وعند معالجة الإهلاك محاسبياً نجعل ح/ الإهلاك مدينياً و ح/ الآلة دائناً بقيمة الإهلاك ، ثم بعد ذلك يقفل ح/ الإهلاك في نهاية كل سنة مالية في ح/ أ.خ أو ح/ التشغيل إذا كان مفتوحاً بال قيد التالي:

اثبات اهلاك الأصل بقيمة الاهلاك		
المدين	الدائن	البيان
XXX	XXX	من ح/ الإهلاك
		إلى ح/ الآلة
		اثبات اهلاك الآلة

اقفال حساب اهلاك الأصل في نهاية الفترة		
المدين	الدائن	البيان
500	500	من ح / أ.خ - أو من ح / التشغيل
		إلى ح / الإهلاك
		اقفال حساب الالهلاك

وعادة ما يطرح الإهلاك من قيمة الأصل طرْحاً شكلياً في قائمة المركز المالي في نهاية السنة المالية.

أما إذا كانت المنشأة تستخدم طريقة مخصص الإهلاك وهي الطريقة الأكثر قبولاً وشيوعاً بين المحاسبين الممارسين. فإننا نقوم بترحيل قيمة قسط الإهلاك سنوياً إلى ح / أ.خ بالقيود التالي:

احتساب قسط الالهلاك السنوي		
المدين	الدائن	البيان
500	500	من ح / أ.خ - أرباح و خسائر
		إلى ح / مخصص الإهلاك
		احتساب قسط الالهلاك السنوي

وتظل قيمة الأصل الثابت دون تغيير، أي لا تخفض بمقدار المخصص السنوي ، وإنما يتم تجميع مخصص الإهلاك للسنة الحالية + السنوات السابقة يكون رصيد في أي سنة هو مجموع مخصص الإهلاك عن الفترات المالية السابقة ككل ، وبالتالي لا يقفل ح/ مخصص الإهلاك سنوياً في ح/ الأصل ، وتظهر قيمة الأصل الثابت في الميزانية في نهاية السنة المالية بقيمتها التاريخية مطروحاً منها (مخصص إهلاك العام الحالي + إهلاك السنوات السابقة) ليكون الرقم الظاهر الواجب طرحه من الأصل الثابت هو مجمع الإهلاك ، وفي نهاية عمر الأصل الافتراضي يقفل ح/ مخصص الإهلاك في ح/ الأصل كما سنشرح لاحقاً بالتفصيل .

جرد وتسوية المدينين

يمكن الهدف من جرد المدينين في أن يظهر رصيد المدينين في قائمة المركز المالي في نهاية السنة المالية معبراً عن رصيد الديون الجيدة التي تمثل حق للشركة لا يوجد لديها شك في تحصيله ، وعلى ذلك فإن عملية جرد المدينين تستهدف تنقية رصيد المدينين من الديون التي تم الحكم بإعدامها فعلاً ومن ثم تضمينها في رصيد المدينين يمثل تضليل وتضخيم في قيمتها ويظهر قائمة المركز المالي مبالغ فيها، وأيضاً من الديون المشكوك في تحصيلها ، وهي الديون التي لدى عملاء ولكن احتمالات تحصيلها محل شك ، ومن ثم فإن سياسة الحيطة والحذر تستوجب عمل مخصص لمواجهة احتمالات إعدام مثل هذه الديون ، ويكون ذلك من خلال تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها.

وعادة ما تستخدم المنشآت طريقة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وذلك عن طريق احتجاز مبلغ من إيرادات الفترة المالية يسمى مخصص لمواجهة خسائر مؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار. وعند معالجة هذا المخصص محاسبياً فإننا نقوم بإقفال أرصدة الديون المعدومة عن الفترة والموجودة بميزان المراجعة في ح/ مخصص الديون المشكوك فيها ، ثم بعد ذلك تتم عملية التسوية بين رصيد المخصص القديم للديون المشكوك فيها بعد معالجة الديون المعدومة ومقارنته مع المخصص الجديد وذلك في حساب الارباح والخسائر، ونوضح تتابع ذلك محاسبياً كما يلي :

الخطوة الأولى :

إقفال ح/ الديون المعدومة في ح/ مخصص ديون مشكوك فيها، وهنا توجد ٣ احتمالات :

(أ) رصيد الديون المعدومة أقل من رصيد مخصص الديون المشكوك فيها القديم، وهنا يقفل ح/ الديون المعدومة بالكامل في ح/ م. د. مشكوك فيها.

(ب) رصيد د. المعدومة = رصيد م. د. المشكوك فيها القديم بالتمام وهنا أيضاً يقفل ح/ الديون المعدومة بالكامل في ح/ م. د. مشكوك فيها.

(ج) رصيد ح/ د. المعدومة أكبر من رصيد ح/ م. د. المشكوك فيها وهنا يتم قفل جزء من ح/ الديون المعدومة في رصيد مخصص الديون بالكامل. والجزء الباقي من ح/ الديون المعدومة يقفل في ح/ أ.خ.

الخطوة الثانية :

يتم إقفال الديون المعدومة خلال السنة المالية في رصيد مخصص ديون مشكوك فيها ،

والرصيد الباقي من قيمة مخصص ديون مشكوك فيها يتم مقارنته بمقدار مخصص ديون

المشكوك فيها الجديد وهنا قد ينتج عن ذلك ٣ احتمالات :

1- الرصيد المتبقي من المخصص القديم بعد معالجة الديون المعدومة يقل عن مخصص الديون المشكوك فيها الجديد، وهنا يقفل الفرق في ح/ أ.خ.

2- الرصيد المتبقي من المخصص القديم بعد معالجة الديون المعدومة يساوي مخصص الديون المشكوك فيها الجديد. وهنا لا يثبت أي قيود محاسبية.

3- الرصيد المتبقي من المخصص القديم بعد إقفال الديون المعدومة به يزيد عن ثمن المخصص الجديد، وهنا يقفل الفرق في الجانب الدائن من ح/ أ.خ.

وفي الميزانية يتم خصم قيمة رصيد المخصص الجديد لحساب الديون المشكوك فيها في جانب الأصول , كما سنتناول ذلك لاحقاً بالتفصيل .

جرد وتسوية الأوراق المالية

تحاول الشركات دائماً توزيع المخاطر المرتبطة باستثماراتها بحيث لا تركز في مجال واحد ، فإذا ما تعرض لخطر أصيبت حركة الاستثمارات بالشركة بالشلل ، ومن المجالات التي تدخل في تشكيل المحفظة الائتمانية في هذه الشركات هي عملية شراء الأسهم أو الاكتتاب في الأسهم التي تطرح في سوق الأوراق المالية ، وذلك بالطبع يرتبط بالشركات المساهمة ، ويندرج تسمية هذا المجال من الاستثمارات في ح/ الأوراق المالية ، وهذا الحساب بطبيعته يكون ضمن الأصول المتداولة إلا إذا كان استثمارات الشركات القابضة في أسهم الشركات التابعة ، فإن الأمر هنا يتعلق باستثمارات طويلة الأجل وبذلك يكون ح/ الأوراق المالية ضمن الأصول الغير متداولة (الثابتة) .

وتختلف المعالجة المحاسبية عند جرد الأوراق المالية بحسب نوع الورقة المالية وعددها ، هل الأوراق المالية محتفظ بها في الشركة أم أنها مقدمة للغير كضمان لعمليات أخرى . وعادة ما يقوم المحاسب المالي بتحديد القيمة السوقية للأوراق المالية لدى الشركة في تاريخ الجرد، مقارنة القيمة السوقية للأوراق المالية مع قيمتها الدفترية ، وهنا يوجد (٣) احتمالات :

الاحتمال الأول: أن تساوى القيمة السوقية للأوراق المالية قيمتها الدفترية. وهنا لا يتم عمل أية إجراءات للتسوية، وتثبت الأوراق المالية في الميزانية العمومية للشركة بهذه القيمة مع مفردات الأصول المتداولة الخاصة بالشركة.

الاحتمال الثاني: أن تقل القيمة السوقية للأوراق المالية عن قيمتها الدفترية. وهنا يقوم المحاسب بعمل مخصص بمقدار الفرق يسمى ح/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية. وتتم باستمرار عبر السنوات المالية

المقارنة بين ح / مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية القديم والمخصص الجديد، وعملية المقارنة هذه قد ينتج عنها أيضاً (٣) حالات:

الأولى: رصيد ح / مخصص أ. مالية القديم = رصيد ح / مخصص أ. مالية الجديد: وهنا لا تتم أية عمليات في ح / أ.خ. ويطرح مقدار المخصص من رصيد الأوراق المالية بالميزانية (طرحاً شكلياً).

الثانية: رصيد الحساب المخصص أ. المالية الجديد (أكبر من) المخصص القديم : وهنا يثبت الزيادة فقط في ح / أ.خ الجانب المدين باعتباره عبئاً إضافياً ، و يطرح المخصص الجديد من رصيد أ. المالية في الميزانية العمومية للشركة (طرحاً شكلياً).

الثالثة: نقص رصيد ح / مخصص أ. المالية الجديد (أقل من) المخصص القديم : وهنا يثبت مقدار النقص في الجانب الدائن من ح / أ.خ . ويطرح المخصص الجديد من رصيد أ. المالية بالميزانية العمومية.

الاحتمال الثالث: أن تزيد القيمة السوقية للأوراق المالية عن قيمتها الدفترية. وهنا تطبق الشركة سياسة الحيلة والحذر وذلك بعدم أخذ أي مكاسب لم تتحقق بعد في الاعتبار ، ومن ثم يتم إثبات أ. المالية بالقيمة الدفترية أي يتم تقويم الأوراق بالقيمة السوقية أو القيمة الدفترية لهما أيهما أقل وذلك مثل تقويم بضاعة آخر المدة تماماً ، وبذلك فإنه لا يتم عمل أية مخصصات خاصة بالأوراق المالية . وإذا وجد رصيد المخصص أ. المالية قديم فإنه يقفل في ح / أ.خ الجانب المدين كما سنشرح ذلك بالتفصيل لاحقاً .

تسوية وجرد الخزينة

الخزينة من المفردات التي يتم جردها بشكل متكرر مفاجئ، كما يتم جردها بشكل روتيني مع بقية عناصر الميزانية في نهاية السنة المالية ، وذلك بهدف رغبة الشركة ومراجعتها في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية بعيداً عن التلاعب أو العبث ، وتشكل لجرد الخزينة لجنة تقوم بعمل محضر جرد الخزينة ، وعملية الجرد هذه قد تسفر عن :

- 1- رصيد النقدية الفعلي = الرصيد الدفترى، وهنا لا يوجد أية عمليات بالدفاتر المحاسبية.
 - 2- الرصيد الفعلي أقل من الرصيد الدفترى، وهنا يكون عجزاً في الخزينة، ويستوجب ذلك إجراء معالجة محاسبية ملائمة.
 - 3- الرصيد الفعلي أكبر من الرصيد الدفترى، وهنا يكون فائضاً في الخزينة، ويستوجب ذلك إجراء معالجة محاسبية ملائمة.
 - 4- وجود عملات مزيفة أو غير صالحة للتداول لسوء حالتها، وهنا يكون عجزاً في الخزينة، ويستوجب ذلك إجراء معالجة محاسبية ملائمة.
- الحالة رقم (2 و 4) وهي حالة وجود عجز في النقدية، يتم معالجة العجز وسداده ، ويتخلف عن حدوث العجز بسبب إهمال أمين الخزينة أم بسبب صاحب المشروع ، وعلى أي الأحوال فلا بد من تغطية العجز والمعالجة المحاسبية تتوقف عن المتسبب في العجز ، فإذا تم سداد العجز فوراً قبل عمل تقرير الجرد ، يقوم الصراف أو صاحب المشروع (المتسبب في العجز) بسداد مبلغ العجز وذلك قبل أن تكتب اللجنة عن العجز في تقريرها ، وبذلك فكأن العجز لم يحدث ، ويكون الرصيد مطابقاً دون مخالفة مالية تسجل في الدفاتر . وبذلك يكون الرصيد الفعلي = الرصيد الدفترى.
- أما إذا لم يتم سداد العجز، ففي هذه الحالة ينهي التقرير الخاص بجرد الخزينة إلى إثبات حدوث العجز ، ويتم معالجة التسوية المالية بأسلوب يتناسب عن من هو المتسبب في العجز ، هل هو الصراف ، موظف أم صاحب المشروع.

تسوية رصيد البنك

يُعد رصيد ح/ البنك مثل المرآة ذو الوجهين أحدهما طرف المنشأة ويمثله رصيد ح/ بنك الشركة ، والآخر طرف البنك ويمثله ح/ جاري الشركة ، والقيام بعملية مطابقة بين الحسابين أمر هام جداً حتى يكون كل معلومات الشركة عن عملياتها بهذا الحساب هي نفسها التي يحتفظ البنك بسجل كامل عنها ، غير أنه قد يحدث أحياناً اختلاف بين الرصدين ، وهذا قد يكون بسبب أخطاء حسابية وأخطاء في التسجيل أو الترسيد ، وهنا لابد من القيام بتصحيح ذلك في دفاتر الشركة وكشف حساب البنك ، فإذا تم التطابق بين الحسابين انتهى الأمر بينهما اما اذا لم يكن هناك تطابق بين الحسابين فيكون ذلك بسبب وجود عمليات مسجلة بكشف ح/ البنك وغير مثبتة بدفاتر الشركة لأي سبب سواء مدينة أو دائنة أو ما قام به البنك بتحصيلات من كمبيالات الشركة لديه وأثبتت في كشف حساب الشركة طرفه ولم تأخذ الشركة معلومات عن ذلك نتيجة عدم إخطارها . وتتم هنا المعالجة من خلال جعل ح/ البنك مدينياً أو دائناً بحسب متطلبات عملية التسوية الخاصة بعمليات المطلوب تنفيذها .

وقد يكون هذا الاختلاف بسبب وجود عمليات بحساب البنك بدفاتر الشركة ولا توجد بكشف ح/ البنك مثل شيكات أرسلتها الشركة للبنك للتحصيل ولم تحصلها بعد ، فإذا كانت الشركة قد قامت بإثباتها في الجانب المدين من ح/ البنك بدفاترها وبذلك يزيد رصيد البنك ، بينما في كشف ح/ الشركة طرف البنك هذه الشيكات لم تحصل بعد وبالتالي فهي شيكات تحت التحصيل فلا يجب أن يزيد بها رصيد الشركة طرف البنك إلا بعد التأكد من تحصيل القيمة وإضافتها إلى رصيد ح/ الشركة طرفه. أو بسبب شيكات مسحوبة على البنك ولم تقدم للصرف ، كما لو قامت الشركة بتسليم دائنيها شيكات مسحوبة على رصيدها طرف البنك ، فتقوم الشركة بتخفيض رصيدها في دفتر البنك لديها ، بينما المستفيد بالشيك (الدائن) لم يقدم الشيك بعد إلى البنك للتحصيل ، وبالتالي فإن رصيد الشركة في البنك لم يخفض بعد ، وبهذا يوجد عدم التطابق ، كما سنتناول ذلك بالتفصيل لاحقاً .

وأخيرا,,,

بعد الانتهاء من تسجيل قيود التسوية الجردية للايرادات والمصروفات والحسابات الاخرى وتعديل ارصدها يتم بعد ذلك اعداد ميزان مراجعة بعد التسويات الجردية مرة اخرى كما سبق وشرحنا كي تظهر ارصدة الحسابات بقيمها الجديدة بعد التعديل والبدء في اعداد القوائم المالية .

يتبع,,,